

A



SCCR/40/5

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 5 نوفمبر 2020

## اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة

الدورة الأربعون

جنيف، من 16 إلى 20 نوفمبر 2020

تقرير مرحلي بشأن الدراسة الخاصة بحقوق المخرجين المسرحيين

من إعداد البروفيسور إيسولد جاندر، جامعة مونتريال، والبروفيسور أنتون سيرغو، الأكاديمية الحكومية الروسية للملكية الفكرية

منذ الاجتماع الأخير للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، الذي عقد في جنيف في أكتوبر 2019 وقدمنا خلاله تقريراً مرحلياً، حصلت أحداث كثيرة أثرت على الوتيرة التي يمكننا بها إنجاز هذه الدراسة. وقد أبطأت بعض الأحداث عجلة تقدمنا، لكنه تسنى لنا المضي قدماً.

وقد كان لجائحة كوفيد-19 أثر كبير على السرعة التي يمكننا العمل بها. فبدءاً من منتصف شهر مارس، على سبيل المثال، كان من المستحيل النفاذ إلى المكتبات القانونية في مونتريال. واستمرت هذه الحالة حتى منتصف أغسطس. ولفترة قصيرة، كان من الممكن الذهاب إلى المكتبات؛ ولكن منذ بداية أكتوبر، يجب تحديد أي وثيقة بدقة قبل أن يُطلب من أمين المكتبة إحضارها. ومن المربك جداً الكتابة عندما يستحيل أو يصعب الحصول على الوثائق من أجل إجراء أدنى عملية تحقق. فليس كل شيء متاحاً على الإنترنت ...

ونظراً إلى أن ظروف عمل جميع الأشخاص قد تغيرت فجأة، تراجعت أيضاً إمكانية الوصول الفعلي إلى الأشخاص من أجل إجراء المقابلات معهم. وبالطبع، بدأت المقابلات ولدينا عدد كبير منها. ولكن يجب القول إنه حتى عندما يتم تحديد الأشخاص من أجل إجراء المقابلات، لا يعني ذلك بشكل تلقائي أن يكون لديهم الرغبة في التعاون. وبالطبع، نريد أن تكون مجموعة من الأشخاص الذين نجري معهم المقابلات دولية قدر الإمكان؛ ولكن، كما هو الحال في أي مجال، هناك بعض الأوساط التي يكون الدخول إليها أعسر من غيرها، وفي الوقت ذاته، كانت بعض ردود الأفعال احترافية ومفيدة للغاية.

ومكنتنا هذه المقابلات من الحصول على شهادات ملموسة من مخرجين مسرحيين ومحامين ومختلف أنواع الجمعيات (منظمات الإدارة الجماعية، ومجرد جمعيات مهنية، وما إلى ذلك). وتكشف هذه المقابلات عن مجموعة متنوعة من الخبرات: فبعضها يتعلق ببيئات منظمة للغاية، بينما تفصح مقابلات أخرى عما يمكن اعتباره سعيًا تقليدياً إلى الحصول على اعتراف مهني كبدع، وذلك من خلال الصعوبات التي تكتنف الحصول على الأجور والاعتراف العام.

وعلى سبيل المثال، فإن إحدى المقابلات مع مخرج مسرحي من بلد لا يوجد فيه اعتراف رسمي بوضعه كمؤلف أو مؤدٍ تم عن بيئة غير رسمية للغاية للعالم المسرحي. وحتى لو كانت رعاية الشركات ضرورية لتكملة مداخيل شبك التذاكر وتوفير الرواتب أثناء التدريبات، فإن التغييرات التي حصلت في القواعد المالية نتج عنها عدم رعاية الشركات للعروض بعد ذلك. وكثيراً ما يُقال للمخرجين المسرحيين أنه لا يمكن دفع رواتبهم لأن العرض لم يحقق أرباحاً. وقد تتصف العلاقات بين الأطراف بالغموض، لأن الشخص ذاته قد يؤدي أدواراً عديدة (منتج وممثل ومخرج). وليس لدى المخرجين وكلاء أو نقابات تمثلهم، ويجب بالتالي أن يعتمدوا على قدرتهم التفاوضية الشخصية. ومعرفة الطريقة التي يُعامل بها المخرجين المسرحيين في البلدان الأخرى تجعلهم أكثر وعياً بالأمور التي يمكنهم التفاوض عليها.

وفي بلد آخر يُمنح فيه المخرجين المسرحيين رسمياً الحقوق المجاورة بموجب القانون، ينخفض الوعي بهذه الحماية نوعاً ما. ولا توجد كذلك منظمة للإدارة الجماعية. ويُنظر إلى عقد العمل على أنه الأداة الرئيسية للحماية. وقد يصل إلى علم مخرج مسرحي أن منتج المسرحية يحصل على مدفوعات مقابل تسجيل الأداء للبت، لكن أجره من تلك المعاملة ليس تلقائياً ويعتمد على عقده مع المنتج. والمبادئ التوجيهية التي تعدها جمعية مهنية ما بشأن الحد الأدنى للأجور لا تؤتي ثمارها دائماً في الممارسة العملية. ويُنظر أحياناً إلى تصدير المنتجات على أنه مسألة مثيرة للإشكال، إذ لن يقوم المنتجون من بعض البلدان الأجنبية "بشراء" المخرجين المسرحيين مع الحقوق المصاحبة لهم، لكن المنتجين من هذا البلد سيصرون على بيع المخرجين المسرحيين لديهم عند الحصول على الإنتاج.

وقد بدأت بالفعل صياغة الدراسة. وحُدِّدَت النصوص الدولية والعديد من القوانين الوطنية من أجل فهم الخلفية المعيارية الحالية. وجرى بالفعل تحليل الوثائق الدولية، وقُدِّمَ هذا التحليل في اجتماع لجنة الويبو الدائمة المعنية بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة في 5 أبريل 2019. وكما هو متوقع، لا تقدم النصوص الدولية المعيارية إرشادات واضحة بشأن حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة للمخرجين المسرحيين. والتشريعات الوطنية أو تبلور السوابق القضائية، هي الموطن الذي يمكن للمرء فيه أن يجد في بعض الأحيان أسساً محددة للحماية. ويؤدي في بعض الأحيان غياب التفسيرات المهنية للعديد من التشريعات الوطنية إلى صعوبة التأكد من المعنى الدقيق للقوانين ونطاقها. وفي حال عدم وجود قواعد قانونية صريحة، تؤدي العقود - مع الكشف المتأصل فيها عن صلاحيات التفاوض لكل طرف - دوراً مهماً بالنسبة إلى الأفراد في حالة معينة، ولكنها بالكاد تضع معايير يمكن توسيعها تلقائياً على الزملاء.

وولد وجود هذه الدراسة رد فعل غير متوقع. وكجزء من احتفالات بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لتأسيس معهد Instituto Autor، وهو مركز أبحاث أسسته منظمة التحصيل الإسبانية SGAE التي تتمتع بصفة مراقب معتمد في الويبو، كلف المعهد أحد مؤلفي هذه الدراسة بكتابة ورقة موجزة عن حماية المخرجين المسرحيين كي تُنشر في مشروع نشر خاص. وحتى نهاية عام 2020، سيبقى المقال متاحاً على الإنترنت في الموقع الإلكتروني للمعهد في الرابط التالي <http://www.institutoautor.org/es->

[ES/SitePages/EstaPasandoDetalle.aspx?i=2421&s=1&p=1](http://www.institutoautor.org/es-ES/SitePages/EstaPasandoDetalle.aspx?i=2421&s=1&p=1). وسُجِّعَ جميع الأوراق التي طلبت من أجل هذه المناسبة في كتاب في عام 2021، وسيُوزع هذا الكتاب بالنسقين الورقي والإلكتروني. وكما يتضح في الموقع الإلكتروني الحالي، تعرض المقالات التي كتبها مساهمون لا يتحدثون الإسبانية بالنسخة الأصلية إلى جانب ترجماتها إلى الإسبانية. وتعني المشاركة في هذا المشروع أن الدراسة التي طلبت إجرائها اللجنة الدائمة المعنية بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة من المفترض أن تحظى ببروز إضافي (بشكل أساسي) في العالم الناطق باللغة الإسبانية. ومن أجل عدم صرف الانتباه عن الدراسة التي ستقدم إلى اللجنة الدائمة المعنية بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، تؤكد الورقة على العناصر التاريخية في تقدير مكانة المخرجين السينمائيين. ومع ذلك، ينبغي لبعض الأبحاث التي تم إجرائها بشأن هذا النص أن تجد طريقها إلى الدراسة وتضيف منظوراً إلى نتائج المؤلفين. وقد أعطى فريق حق المؤلف في الويبو موافقته على قبول الدعوة الصادرة عن معهد Instituto Autor.

وعلى أساس العمل الذي تم إنجازه بالفعل، يمكننا القول إن الانتهاء من الدراسة في الوقت المحدد قبل الاجتماع الحادي والأربعين للجنة الدائمة المعنية بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة في عام 2021 مدرج في إطار الخطط. ويبقى إدراج المقابلات في التقرير مشكلة صعبة لأنه لا يوجد قاسم مشترك يوحدنا. ويتعين كذلك استنباط دراسات الحالة. ونظراً إلى أن الويبو قد شاركت في نهاية الثمانينات في تحليل مهم لحالة قوانين حق المؤلف ناقش وضع المخرجين المسرحيين، فإن الدراسة التي يتم إجراؤها الآن بناءً على اقتراح من الاتحاد الروسي يجب أن تنعش من جديد النقاش الدولي بشأن هذه المسألة.